المقدمة

يعتبر الإفصاح من أهم القضايا المعاصرة التي تعنى بها المحاسبة وعند البحث عن الإفصاح المحاسبي لابد من معرفة من هو المستفيد من الإفصاح وبالتالي ما هي حاجته من المعلومات لذلك ساير الإفصاح المحاسبي تطور حاجات المستفيدين منة .

ويعتبر مبدأ الإفصاح المحاسبي من المفاهيم و المبادئ المحاسبية الهامة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات و المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم و التقارير المحاسبية و المالية والتي تستخدم لأغراض اتخاذ القرارات (الاستثمارية و الائتمانية) في الشركات وأيضا القرارات المرتبطة بتشغيل واستغلال الموارد المتاحة ، وبالتالي فان الإفصاح المحاسبي يساهم في تحقيق فاعلية استغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة ومن المؤكد أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم و التقارير المحاسبية من البيانات و المعلومات المحاسبية وبالتالي فان سلوك هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية البيانات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها .

تعتبر قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الرئيسية التي تهدف إلى معرفة وقدرة الشركات على تلبية احتياجاتها من النقدية واوجه استخداماتها حيث إن هذه القائمة تعتبر من أهم مقومات نجاح السياسات المالية المتبعة في الشركات التي تؤدي بالتالي إلى سلامة المركز المالي لهذه الشركات .

إن الاهتمام الواسع بقائمة التدفقات النقدية يعود إلى إن هذه القائمة توفر معلومات جديدة ليست متوفرة في القوائم الأخرى وعلى الرغم من وجود دراسات اختبرت المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من خلال إيجاد العلاقة الإحصائية ما بين الأرقام وأسعار الأسهم إلاأنه لا توجد دراسة حاولت استطلاع آراء مستخدمي القوائم المالية حول هذه القائمة تحديداً ، بعد هذه السنوات من تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) في المملكة الأردنية الهاشمية " قائمة التدفقات النقدية " ، تبرز الحاجة إلى استكشاف آراء الأطراف المختصة حول قائمة التدفقات النقدية ليتسنى التعرف على الغايات التي يتم استخدام المعلومات فيها واستشفاف الطرق التي يمكن من خلالها تطوير الإفصاح المحاسبي عن هذه القائمة .

إن هذه الدراسة ومنهجيتها التي تعتمد على قياس المحتوى المعلوماتي وذلك من خلال الاستطلاع المباشر لآراء المستخدمين للقوائم المالية حيث ستساعد منهجية هذه الدراسة في التعرف على المعلومات الإضافية لقائمة التدفقات النقدية لذي فأن من مصلحة الشركات تزويد السوق بكل شفافية بمعلومات عن أداء الشركة ومن مصلحة المستخدمين الاستفادة من كل معلومة تنشرها هذه الشركات .

مشكلة الدراسة

تنحصر مشكلة الدراسة بما يلي:

1. المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية عرضة للتحريف و التلاعب في الأداء مقارنة بالقوائم الأخرى.
2. المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وما تحويه هذه القائمة من معلومات جوهرية وأساسية تعكس تماما السياسات المحاسبية مما يعطيها تقيما جوهريا للأداء .

3. المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية المبني على الشفافية والوضوح بعيدا عن سلبيات إعداد القوائم المالية يساعد مستخدمي هذه القائمة على التنبؤ بأسعار السوق وتوزيعات الأرباح والقيمة المستقبلية للشركة بصورة عامة.
4. إن عدم توسع الإدارة في عرض المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية بشكل موسع وحرصها من المنافسيين يؤدي إلى التأثير على الأنشطة الخاصة للشركة مما ينعكس سلبا على قرارات مستخدميها.
5. إن قائمة التدفقات النقدية تسهم مساهمة فعالة في إضافة معلومات جديدة لمستخدميها إذا ما أعطيت هذه المعلومات بشفافية تامة من قبل الإدارة.
6. تعتبر قائمة التدفقات النقدية ومن خلال ما تعرضه من تقيم لأوجه نشاط الشركة ذات الأبعاد الثلاث الاستثماري والتمولي والتشغيلي دليل على اعتبار أنها مؤشرا وأداه فعالة لقياس كفاءة الإدارة .
7. قائمة التدفقات النقدية وما تحويه من معلومات تؤثر تأثيرا فعالا وإيجابيا في خدمة صناعة القرار بشكل عام وفي خدمة قرارات مستخدمي هذه القائمة بشكل خاص .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بما يلي:

1. إن أهمية الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية يعطي رؤية أفضل لكيفية استخدام الشركات أموالها مما يزيد الدقة بالتدفقات النقدية المستقبلية .
2. معلومات التدفق النقدي تمثل مجموعة مميزة من المعلومات ذات أبعاد مختلفة عن المعلومات المتعلقة بالإرباح مما يستوجب الإفصاح عن معلومات التدفق النقدي بشكل مستقل.
3. من خلال المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية يمكن تحديد مدى جودة الأرباح مما يشير إلى إظهار أهمية هذه القائمة في إضافة معلومات جديدة حول جودة الأرباح المتحققة
4. تظهر أراء مستخدمي القوائم المالية بشكل مباشر وخاصة قائمة التدفقات النقدية.
5. إن الاهتمام الواسع بقائمة التدفقات النقدية يعود إلى إن هذه القائمة توفر معلومات جديدة ليست متوفرة في القوائم المالية الأخرى.
6. إعطاء صورة مفصلة وواضحة لمستخدمي هذه القائمة من خلال تساؤلاتهم بكل شفافية ووضوح بعيدا عن معوقات إخفاء معلومات النقدية.
7. التعرف على مجموعة من الآراء لمستخدمي هذه القائمة حول مدى ملاءمة ما تحتويه من معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.
8. التركيز على وجهة نظر المستخدم لتحديد أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المستقبلية.

أهداف الدراسة

تحقق الدراسة الأهداف التالية :

1. تقديم بعض الإسهامات لقائمة التدفقات النقدية في إضافة معلومات جديدة للمستخدمين.
2. تقويم شامل عام للسياسات المحاسبية للشركات ومدى الضمانات المتبعة في السياسات المحاسبية لتغطية أى طارئ مالي.

3. إعطاء معلومات أضافية لهذه القائمة بكل شفافية ووضوح لرسم السياسات المستقبلية.
4. تزويد المستخدمين للقائمة و السوق المالي بكل شفافية معلومات عن أداء الشركة من اجل اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة .
5. عمل مقارنة بين مخرجات قائمة التدفقات النقدية ومخرجات قائمة الدخل من خلال التدفق النقدي من العمليات و صافي الربح المحاسبي من العمليات .
6. اختبار مدى صلاحية بيانات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
7. الحصول على دليل قوي يعزز أهمية الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية من أجل تحسين قاعدة صناعة قرار مستخدمي هذه القائمة .

فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة صحة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى تسهم قائمة التدفقات النقدية مساهمة فعالة في إضافة معلومات جديدة لمستخدميها , مما يساعدهم على صناعة قراراتهم.

الفرضية الثانية تحقق قائمة التدفقات النقدية ضمانات للسياسات المحاسبية المتبعة لأنها أقل عرضة للتحريف والتلاعب في الأداء المالي.

الفرضية الثالثة المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية يعكس السياسات المحاسبية داخل الشركة ويساعد في اتخاذ القرار .

الفرضية الرابعة تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة فعالة لقياس كفاءة أداء الشركة المحافظة على مواردها الاقتصادية المتاحة و تشغيلها .

الفرضية الخامسة يؤثرالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وما تحويه من معلومات على سلامة ورشد القرارات .

الفرضية السادسة معلومات قائمة التدفقات النقدية الفعلية تعطي قُدرة أكبر للتنبؤ من معلومات معلومات قائمة الدخل .

الفرضية السابعة المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ومدى ملائمتها لأنشطتها الرئيسية ، التشغيلية والاستثمارية و التمويلية .

منهجية الدراسة

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب التاريخي و الاستقرائي و الاستنباطي والتحليل الوصفي من خلال البرامج الإحصائية EXCEL و SPSS لتحليل استمارة الاستبانة ومن خلال إخضاع هذه الدراسة للاختبارات التالية :

الأساليب الإحصائية الوصفية Descriptive Statistic

نموذج خط الانحدار البسيط ونموذج خط الانحدار المتعدد لتحديد تأثير القوائم المالية على قرارات مستخدمي القوائم المالية

اختبار (Mann – Whitney Test) لدلالة الفروض الإحصائية

اختبار (Wilcoxon) للمقارنة بين استخدام الطريقة المباشرة و غير المباشرة في إعداد قائمة التدفق النقدي بالإضافه إلى المراجع والكتب و الدراسات و النشرات الخاصة التي تتعلق بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة

تنحصر حدود الدراسة بالأتي :

الحدود المكانية

اختارت الدراسة 30 شركة مساهمة عامة أردنية مدرجة أسهمها في سوق عمان المالي والتي تندرج ضمن قوائم هيئة الأوراق المالية الأردنية وهذه

الشركات إنتاجية وخدمية مستثنى منها قطاع البنوك والتأمين وذلك لخصوصية التقارير التي تعدها .

الحدود الزمانية

الفترة التي أجبرت الشركات فيها على الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية في تقاريرها المالية بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية في سوق عمان المالي رقم (1) لعام 1998م .

خطة الدراسة

الفصل الأول : مدى الحاجة إلى القوائم والتقارير المالية والإفصاح المحاسب عنها

المبحث الأول: القوائم المالية كأداة لتوصيل معلومات ضرورية لإشباع حاجات مستخدميها

المبحث الثاني: إعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية

الفصل الثاني:الإطار الفكري لقائمة التدفقات النقدية

المبحث الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية

المبحث الثاني: التعاريف والمفاهيم و الأهداف المختلفة لقائمة التدفقات النقدية

المبحث الثالث: مبررات القياس المحاسبي لمعلومات التدفقات النقدية

الفصل الثالث: المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية

المبحث الأول: المقومات الأساسية للمحتوى المعلوماتي المحاسبي للقوائم المالية وأهميتها في اتخاذ القرار

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الإفصاح

المبحث الثالث: معلومات قائمة التدفقات النقدية ودورها في تحليل مخاطر الاستثمار

الفصل الرابع:

المبحث الأول: الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

النتائج

التوصيات